



The Impact of Fiscal Policy on Domestic Investment in Libya (2014-2024)

Muftah Saleh Ali Belhassan ^{1*}, Mokhtar Muftah Ashour ², Khaled Moftah Ashoor ³

¹ Libyan Center for Engineering Research and Information Technology-Bani Walid, Libya

^{2,3} Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya

السياسة المالية وأثرها على الاستثمار الداخلي في ليبيا (2024-2014)

مفتاح صالح علي بحسن ^{1*}, مختار مفتاح عاشور ², خالد مفتاح عاشور ³

¹ المركز الليبي للبحوث الهندسية وتقنية المعلومات بني وليد، ليبيا

^{2,3} الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا

*Corresponding author: 230100832@academy.edu.ly

Received: October 11, 2025

Accepted: November 21, 2025

Published: November 28, 2025

Abstract

This study aims to analyze the role of fiscal policy in activating domestic investment in Libya during the period (2014–2024). The study sought to highlight the effectiveness of Libyan fiscal policy in achieving economic development by analyzing the evolution of the monetary base, credit facilities granted by commercial banks, and the essential components of the monetary survey, and their relationship to the level of domestic investment, relying on official data issued by the Central Bank and the Ministry of Finance. The researcher adopted the descriptive analytical method to study the general trends of fiscal policy, in addition to analyzing the digital data of the monetary base and credit facilities to estimate the impact of fiscal policies on the volume of local liquidity and investment activity across various economic sectors. The results showed that the significant expansion of the monetary base during the 2014–2024 period did not translate proportionally into financing productive activity. Instead, Islamic Murabaha loans and ready money (M1) recorded significant increases, indicating a tendency for liquidity towards consumer financing rather than productive financing. The analysis of credit facilities also revealed that loans directed toward productive economic activities did not increase at the same pace as the rise in total facilities, reflecting the limited contribution of fiscal policy to effectively stimulating local investment. The study concluded that fiscal policy in Libya could be an effective tool for activating domestic investment if it is balanced between oil revenues, public spending, and bank financing for productive activity, with the necessity of diversifying revenue sources, enhancing the banking sector's capacity for productive financing, and achieving political and monetary stability that supports the local investment environment.

Keywords: Fiscal Policy, Public Spending, Oil Revenues, Taxes, Domestic Investment, Monetary Base, Libyan Economy.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسة المالية في تفعيل الاستثمار الداخلي في ليبيا خلال الفترة (2014-2024). حيث سعت الدراسة إلى إبراز مدى فاعلية السياسة المالية الليبية في تحقيق التنمية الاقتصادية عبر تحليل تطور القاعدة النقدية، التسهيلات الإنمائية الممنوحة من المصارف التجارية، والمكونات الأساسية للمسح النقدي، وعلاقتها بمستوى الاستثمار الداخلي، بالإضافة على البيانات الرسمية الصادرة عن المصرف المركزي ووزارة المالية. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الاتجاهات العامة للسياسة المالية، إلى جانب تحليل البيانات الرقمية للقاعدة النقدية والتسهيلات الإنمائية لتقدير مدى تأثير السياسات المالية على حجم السيولة المحلية ونشاط الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية. أظهرت النتائج أن التوسيع الكبير في القاعدة النقدية خلال الفترة 2014-2024 لم يترجم بشكل مناسب إلى تمويل النشاط الإنتاجي، بينما سجلت قروض المراقبة الإسلامية والنقدية الجاهزة (M1) ارتفاعات كبيرة، مما يشير إلى ميل السيولة نحو التمويل الاستهلاكي بدلاً من الإنتاجي. كما كشف تحليل التسهيلات الإنمائية أن القروض الموجهة للأنشطة الاقتصادية الإنتاجية لم ترتفع بنفس وتيرة الزيادة في إجمالي التسهيلات، مما يعكس محدودية مساهمة السياسة المالية في تنشيط الاستثمار المحلي بشكل فعال. خلصت الدراسة إلى أن السياسة المالية في ليبيا يمكن أن تكون أداة فعالة لتفعيل الاستثمار الداخلي إذا ما تم توجيهها بشكل متوازن بين الإيرادات النفطية، الإنفاق العام، وتمويل المصارف للنشاط الإنتاجي، مع ضرورة تنويع مصادر الإيرادات، وتعزيز قدرة القطاع المصرفي على التمويل الإنتاجي، وتحقيق استقرار سياسي ونفطي يدعم البيئة الاستثمارية المحلية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإنفاق العام، الإيرادات النفطية، الضرائب، الاستثمار المحلي، القاعدة النقدية، الاقتصاد الليبي.

المقدمة

تُعد السياسة المالية من الأدوات الجوهرية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، لما لها من تأثير مباشر في مستويات النشاط الاقتصادي، وتوزيع الدخل، وتحفيز الاستثمار، وضمان استقرار الأسعار. وتمثل السياسة المالية، من خلال أدواتها المختلفة كالإنفاق العام والضرائب والإعانات والتحويلات المالية، أحد أهم الوسائل التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير في الدورة الاقتصادية، ودعم القطاعات الإنتاجية، وتحقيق التوازن بين الاستهلاك والاستثمار. فكلما صُنعت السياسة المالية بعناية واتسعت بالمرونة في استجابتها للتغيرات الاقتصادية، ازدادت قدرتها على تحفيز النمو وتعزيز التنمية المستدامة.

ويُعد الاستثمار الداخلي ركيزة أساسية لأي عملية تنموية ناجحة، إذ يُسهم في توسيع الطاقة الإنتاجية، وتطوير البنية التحتية، وتوليد فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة. كما يمثل الاستثمار المحلي أحد أهم المؤشرات على فاعلية السياسات الاقتصادية، وخصوصاً السياسة المالية، التي تهدف إلى توفير بيئة اقتصادية مستقرة ومحفزة قادرة على جذب رؤوس الأموال وتشجيع القطاع الخاص على التوسيع والإنتاج. وتكتسب أهمية الاستثمار الداخلي في الدول النامية، مثل ليبيا، بعداً استراتيجياً يتمثل في تحقيق تنويع اقتصادي يقلل من الاعتماد المفرط على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة.

إلا أن الواقع الاقتصادي الليبي خلال الفترة (2014-2024) يكشف عن تحديات معقدة أثرت على فاعلية السياسة المالية في تحفيز الاستثمار الداخلي. فقد شهدت هذه الفترة تقلبات حادة في أسعار النفط، وتذبذب الإيرادات العامة، وارتفاع معدلات البطالة، إضافة إلى الأزمات السياسية والأمنية المستمرة التي أثرت سلباً على استقرار البيئة الاقتصادية وأضعفت ثقة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تراجع قدرة الدولة على توجيه مواردها المالية نحو الأنشطة الاستثمارية المنتجة، وأضعفت أثر أدوات السياسة المالية في تحقيق أهدافها التنموية.

وقد سعت الدولة الليبية، خلال هذه الفترة، إلى مواجهة هذه التحديات عبر استخدام أدوات السياسة المالية المتاحة؛ فتبنّت تشاريعات وإجراءات تهدف إلى تنشيط الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية، إضافةً إلى تخصيص الإنفاق العام لتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة (مثل الطرق والموانئ والطاقة)، وهي العناصر الأساسية لأي نشاط استثماري ناجح. غير أن هذه الجهد لم تتحقق النتائج المرجوة بشكل كامل؛ نظراً لغياب التنسيق الفعال بين السياسة المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى، وضعف الكفاءة في تنفيذ البرامج والمشروعات الاستثمارية، إضافةً إلى محدودية دور المصارف التجارية في تمويل الأنشطة الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني.

من هنا، تأتي أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى تحليل العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الداخلي في ليبيا خلال الفترة (2014–2024)، من خلال الوقوف على السياسات المتبعة، واستعراض أدواتها، وتقدير مدى نجاحها في تحفيز الأنشطة الاستثمارية، مع تسلیط الضوء على العوائق الهيكلية والمالية التي واجهت الدولة والقطاع الخاص، واقتراح سبل تحسين فاعلية السياسة المالية في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

مشكلة البحث

على الرغم من الموارد المالية الكبيرة والإمكانات الاقتصادية الوعادة التي تتمتع بها ليبيا، إلا أن فاعلية السياسة المالية في تحفيز الاستثمارات المحلية خلال الفترة (2014–2024) لا تزال محدودة. فقد اتسمت السياسات المالية خلال هذه الفترة بالاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل المشروعات الإنفاق العام، مما جعل الاقتصاد الليبي عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية. كما أن ضعف قدرة القطاع المصرفي على تمويل الأنشطة الاستثمارية المحلية ساهم في تقليص دور السياسة المالية في دعم الاستثمارات الإنتاجية، خاصة في ظل غياب التنسيق الفعال بين أدوات السياسة المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى.

نتيجة لذلك، لم تنجح الجهد الحكومية في خلق بيئة استثمارية جاذبة قادرة على تحقيق تنويع اقتصادي وتنمية مستدامة، مما يطرح الحاجة إلى دراسة العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الداخلي بشكل معمق خلال الفترة محل الدراسة.

ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

- إلى أي مدى أسمحت السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة (2014–2024) في تفعيل الاستثمارات المحلية وتحقيق أثر ملموس على النشاط الاقتصادي؟

تساؤلات البحث

لتسهيل تحليل المشكلة، تم تقسيم التساؤل الرئيسي إلى ثلاثة تساؤلات فرعية كما يلي:

1. ما هي محددات أثر السياسة المالية الليبية خلال الفترة (2014–2024) على تحفيز الاستثمارات المحلية، كما يظهر من تطورات الإنفاق العام، والإيرادات، والتحويلات الحكومية؟
2. كيف انعكس الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية خلال الفترة (2014–2024) على قدرة الدولة في دعم المشروعات الاستثمارية المحلية وفق مؤشرات التمويل والسيولة؟
3. ما هو دور القطاع المصرفي (المصارف التجارية) في تعزيز أو تقييد فاعلية السياسة المالية الليبية في تنشيط الاستثمار المحلي خلال الفترة (2014–2024)؟

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى توضيح دور السياسة المالية في دعم وتنشيط الاستثمارات المحلية في ليبيا خلال الفترة (2014–2024)، ويمكن تحديدها كما يلي:

1. تحليل أثر السياسة المالية الليبية على تفعيل الاستثمارات المحلية، من خلال دراسة أدواتها المختلفة، مثل الإنفاق العام، والإيرادات الضريبية، والتحفيزات المالية المقدمة للمستثمرين، ومدى فاعليتها في دعم النشاط الاقتصادي.

2. تحديد أبرز العوامل التي تحد من كفاءة السياسة المالية في تعزيز الاستثمار المحلي، مع التركيز على الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، وضعف قدرة القطاع المصرفي على تمويل المشروعات الإنتاجية، وتأثيرها على قدرة الدولة في تنشيط الاقتصاد المحلي.

3. اقتراح توصيات عملية لتعزيز فاعلية السياسة المالية الليبية في تحفيز الاستثمارات الداخلية، بما يضمن تنوع القاعدة الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على النفط، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ورفع ثقة المستثمرين المحليين في البيئة الاستثمارية.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوع الاستثمار المحلي بوصفه أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في ليبيا، ومن الحاجة إلى تحليل السياسة المالية التي تعتمدتها الدولة ومؤسساتها المالية في دعم وتفعيل هذا الاستثمار. كما تتعزز أهمية الدراسة في ظل الظروف الاقتصادية التي شهدتها ليبيا خلال الفترة (2014-2024)، والتي أظهرت محدودية فاعلية الأدوات المالية في تحفيز النشاط الاستثماري وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية، وذلك لا سيما في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وعدم استقرار الإيرادات العامة، إلى جانب تحديات ضعف دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الإنتاجية.

وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم فهم علمي شامل للعلاقة بين السياسة المالية والاستثمار المحلي، وتشخيص أوجه القصور في السياسات المتبعة خلال العقد الأخير، بما يُسهم في تقديم مقتراحات وتوصيات عملية تساعد صناع القرار على تطوير السياسات الاقتصادية بما يعزز من فاعلية الاستثمار المحلي، ويضمن استغلال الموارد الوطنية بشكل أفضل لتحقيق التنمية الشاملة.

فرضيات البحث

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، يفترض الباحث أن هناك علاقة وثيقة بين السياسة المالية والاستثمار المحلي في ليبيا، ويمكن تأكيد فرضيات البحث في النقاط الآتية:

1. التوسيع الكبير في القاعدة النقدية خلال الفترة (2014-2024) لم يترجم بشكل كافٍ إلى تمويل فعال للاستثمارات المحلية.
2. الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للتمويل العام حدّ من قدرة الدولة على توجيه الموارد نحو الأنشطة الاقتصادية المنتجة.
3. ضعف مساهمة المصادر التجارية في منح التسهيلات الإنمائية للقطاعات الإنتاجية أدى إلى تراجع أثر السياسة المالية في دعم الاستثمار الداخلي.

منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة، مع استخدام الأسلوب الكمي لتحليلها، بالاستناد إلى الدراسات والأبحاث السابقة والكتب والمراجع.

الدراسات السابقة

1. محمد سلامة علي الزروق: *أثر السياسات الاقتصادية النقدية والمالية على مناخ الاستثمار في الدول العربية* بأكاديمية الدراسات العليا ربيع 2009.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدى إمكانية الاستفادة من الاستثمار الأجنبي عن طريق تفعيل السياسات الاقتصادية. وكانت من أهم نتائجها أن السياسة المالية بأداتها الإنفاقية والإيرادية تمارس تأثيراً مهماً على توزيع الإنتاج، إذ أن للنفقات العامة تأثيراً مهماً على انتقال الإنتاج إلى نشاط آخر.

2. عبد الخالق عبد الله سالم قنير: *دور السياسات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار بالاقتصاد الليبي خلال الفترة (1988 - 2008)* - أكاديمية الدراسات العليا 2008.

ومن أهم أهداف الدراسة التعرف على دور السياسة الاقتصادية في تفعيل وترشيد الاستثمار.

- وأشار ملخص هذه الدراسة إلى أن معظم بلاد العالم تعمل على تشجيع قيام المشروعات الاستثمارية بهدف تسريع التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو، ويهدف الاستثمار إلى تنمية وتطوير الموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق معدلات نمو أكبر.
3. المصري رمضان مصباح الحنفاسي: *أثر السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) على الإنفاق الاستهلاكي في ليبيا خلال الفترة 1985 - 2005*، أكاديمية الدراسات العليا 2006.
- الهدف من هذه الدراسة أثر السياسات الاقتصادية على الإنفاق الاستهلاكي وأبرز النتائج التي توصل إليها الباحث.
- شهدت السياسات الاقتصادية في ليبيا حتى منتصف التسعينات تطورات عديدة شملت إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص عن طريق السماح للأفراد والشركات بمزاولة بعض الأنشطة الخدمية.
4. السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي (1970-2003) أكاديمية الدراسات العليا تأثر عمر زيادة 2005.
- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة تطبيقات السياسات المالية ومدى فاعليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.
- ومن أهم نتائج هذه الدراسة انخفاض كفاءة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعزى ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط في تمويل الإنفاق العام واعتماده على القطاع العام في النشاط الاقتصادي.
5. أسامة رمضان الشيباني أبودية، تحليل وقياس دالة الاستثمار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2006) أكاديمية الدراسات العليا 2009.
- كانت أهداف الدراسة هي دراسة الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الليبي وقياس أثره على الناتج القومي الإجمالي وأيضاً تحديد أهم العوامل المؤثرة على الإنفاق الاستثماري.
- وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث بأن مرونة الاستثمار بالنسبة لكل من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنمية الاقتصادية والواردات من السلع الرأسمالية كانت ضعيفة، وكانت أهم التوصيات التركيز على اتباع السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي والتركيز على زيادة المخصصات الاستثمارية.

مفهوم السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية إحدى دعائم السياسة الاقتصادية إذ تشكل مع الدعائم الأخرى (السياسة النقدية والسياسة التجارية) وحدة واحدة في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية (عبد الحميد، 2010).

وتعزف السياسة المالية بأنها مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتخذها السلطات المالية بغرض التأثير في الاقتصاد، وتعمل جنباً إلى جنب مع السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف الكلية للسياسات الاقتصادية من النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل واستقرار الأسعار (عبد الحميد، 2010).

ومعنى ذلك أنه يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تسلكه الحكومة من تخطيط الإنفاق العام وتدير وسائل تمويله كما يظهر من الموازنة العامة للدولة لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية خلال فترة زمنية معينة (خليفة، 2001).

وإن ممارسة السياسة المالية عادة ما تكون من مهمة الدولة التي تحدد الأدوات وتضع الاستراتيجيات التي تساعد على تنفيذ هذه السياسة وتحقيق الأهداف المرجوة. ولقد تطور مفهوم السياسة المالية عبر الزمن ليشمل الوسائل والأدوات التي تتبع هذه السياسة ومعالجة سلبياتها. ولذلك اهتم العديد من قادة الفكر الاقتصادي ومدارسه المختلفة بهذا الموضوع، ويتبين الفرق بين المفاهيم التي اعتمقتها النظريات المختلفة، ومن المفيد أن نتناول باختصار بعض النظريات الاقتصادية التي اهتمت بهذا الجانب ومنها:

مفهوم السياسة المالية عند التقليديين

يرتبط الفكر التقليدي (الكلاسيكي) بأفكار بعض الاقتصاديين مثل آدم سميث، ستيفارت ميل وريكاردو. يرى هؤلاء الاقتصاديون أن جهاز الثمن قادر بمفرده على توجيه الموارد الاقتصادية نحو استخدامها الأمثل

ويتحقق التوازن التلقائي على مستوى الاقتصاد القومي دون حاجة إلى تدخل الدولة (انظر: خليفة، 2001).

ويعتمد هذا الفكر على الافتراضات التالية:

1. الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة.

2. سيادة ظروف المنافسة الكاملة.

3. عمل جهاز الثمن تلقائياً.

وبناء على هذه الافتراضات يتحقق توازن الاقتصاد القومي عند التوظيف الكامل. وقد اعتمد الفكر الكلاسيكي في ذلك على ما يسمى بقانون (ساي) للأسواق، والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب عليه، مما يعني أن زيادة الإنتاج ستؤدي أيضاً إلى زيادة الطلب في الوقت نفسه وبنفس النسبة، حيث لا يوجد عجز في الطلب أو فائض في العرض.

مفهوم السياسة المالية عند الكثريين

أوضح كينز أن فكرة التوظيف الكامل أصبحت غير واقعية، وأن توازن الدخل القومي من الممكن أن يتحقق عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل (وفي هذه الحالة يوجد بطاقة)، أو يتحقق عند مستوى أعلى من مستوى التوظيف الكامل (وفي هذه الحالة يوجد تضخم)، أو قد يتحقق التوازن عند نفس مستوى التوظيف الكامل كما اعتقد الكلاسيك. وافتراض كينز أن التوازن لا يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لا بد من تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى التوازن (خليفة، 2001).

أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل الإطار العام للسياسات الاقتصادية في الدولة (عبد الحميد، 2010). وتخالف درجة التركيز على هذه الأهداف باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد، إلا أن هناك مجموعة من الأهداف الأساسية التي تشتراك فيها معظم الدول، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

1. **تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد:** تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتوفرة بين القطاعات الحكومية والخاصة، وذلك من خلال تحويل جزء من الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام لتمويل برامج الإنفاق العام الموجهة لإنتاج السلع والخدمات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها بالكفاءة المطلوبة، مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية. وبهذا تسهم السياسة المالية في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية وتحقيق التوازن بين حاجات المجتمع وإمكاناته الإنتاجية.

2. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تسعى السياسة المالية إلى الحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي ومواجهة التقلبات الدورية التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي. ففي فترات الركود، يمكن للحكومة زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب لتحفيز الطلب الكلي، بينما في فترات التضخم تعمل على تقليل الإنفاق أو رفع الضرائب للحد من الضغوط التضخمية، وبذلك تساهم في استقرار المستوى العام للأسعار والناتج.

3. **تحقيق النمو الاقتصادي:** من بين الأهداف الأساسية للسياسة المالية تشجيع النمو الاقتصادي المستدام، وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية، وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد. ويقصد بالنمو الاقتصادي هنا زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بما يعكس تحسناً فعلياً في مستوى معيشة الأفراد ورفاههم.

4. **تحقيق العدالة في توزيع الدخل:** تهدف السياسة المالية كذلك إلى الحد من التفاوت الاجتماعي وتحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل والثروة، وذلك عبر استخدام أدواتها المختلفة مثل النظام الضريبي التصاعدي، وتحويلات الدعم الاجتماعي، والإنفاق على الخدمات العامة الأساسية. فحينما يكون توزيع الدخل غير متوازن اجتماعياً، تتدخل الدولة لتصحيح هذا الاختلال وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

5. تحقيق التوظيف الكامل: يُعد التوظيف الكامل أحد الأهداف المحورية لسياسة المالية، إذ تسعى الدولة إلى استخدام جميع الطاقات الإنتاجية المتاحة في المجتمع بصورة فعالة. فإذا واجه الاقتصاد حالة من البطالة، يمكن لسياسة المالية أن تتدخل من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على المشروعات العامة أو تخفيض الضرائب لتحفيز الاستثمار والطلب الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وتحريك النشاط الاقتصادي (عبد الحميد، 2010).

أدوات السياسة المالية

إن تأثير القطاع العام في الطلب الكلي يتمثل في السياسات التي يضعها فيما يتعلق بالإنفاق العام والضرائب والمدفوعات، والتي تُستخدم كأدوات لضبط النشاط الاقتصادي، ويُطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية (عبد الحميد، 2010):

1. الإنفاق العام: هي المدفوعات التي يدفعها القطاع العام مقابل الحصول على السلع والخدمات الالزامية لعمل القطاع والقيام بدوره في الاقتصاد.
2. المدفوعات التحويلية: وهي المدفوعات التي يقوم بها القطاع العام دون الحصول على مقابل من السلع والخدمات مثل إعانات الضمان الاجتماعي والمعاشات الأساسية والتأمينات.
3. الضرائب: وهي مدفوعات يحصل عليها القطاع العام من دافعي الضرائب دون أن يحصلوا مقابلها على عائد مباشر. والضرائب عكس المدفوعات التحويلية.
4. توزيع الأرباح الرأسمالية: بما أن الشركات لا تعمد إلى تغيير مستوى الأرباح القابلة للتوزيع في المدى القصير، فإن كان الاقتصاد على وشك الدخول في فترة انكماش، فإن الشركات لا تعمد إلى تخفيض مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين والعكس صحيح. فإن هذه السياسة تعمل على تصحيح الأوضاع وتحقيق أهداف السياسة المالية.
5. الإعانات الحكومية: يُبقي دعم الحكومات للقطاعات (على مثال الزراعة) مستوى إنفاق ودخل من يشتملهم هذا الدعم مستقرًا، مما يحقق أهداف السياسة المالية. وهي عبارة عن تحويلات من الحكومة إلى القطاع الخاص في شكل مساعدات.

مفهوم الاستثمار

يمكن تعريف الاستثمار بأنه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة الالزامية لعمليات إنتاج السلع والخدمات، أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها (الشمرى وآخرون، 1999). كما أن هذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات ليست سوى سلع إنتاجية، أي سلع لا تُشبع رغبات الاستهلاك بل تساهم في إنتاج غيرها من السلع أو الخدمات، وتسمى بـ "السلع الرأسمالية"؛ أي السلع التي تتمثل في الرأس المال العيني أو الحقيقي الذي لا غنى عنه. ويمكن أيضًا أن نعرف الاستثمار بأنه:

ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل. والاستثمار إذاً هو نوع من الإنفاق، ولكنه إنفاق على أصول يتوقع تحقيق عائد على مدى فترة طويلة من الزمن. ولذلك يطلق عليه البعض اصطلاح "إنفاق رأسمالي" تمييزًا له عن المصاروفات التشغيلية أو المصاروفات الجارية (الشمرى وآخرون، 1999).

وهو ذلك الجزء من الناتج المحلي للدولة الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري في سنة معينة، وإنما تم استخدامه في الإضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية لزيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات وزيادة الإشباع في المستقبل. وهذا يعني أن الهدف الرئيسي للاستثمار هو خلق طاقات إنتاجية مثل المصانع والآلات أو إقامة مشروعات البنية التحتية الأساسية التي تساهم في زيادة الناتج القومي في فترة لاحقة (الزين، 2013).

أهمية الاستثمار

يُعد الاستثمار أحد المؤشرات المهمة التي تؤثر في التنمية الاقتصادية ويمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراث الرأسمالي الذي يُعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي، حيث يمثل أساس الأمن الاقتصادي لأي دولة (الزين، 2013). وهناك العديد من الأسباب التي تُعطي الاستثمار دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية:

1. الإنفاق الاستثماري يهدف إلى الحصول على السلع الرأسمالية وبالتالي يُعتبر عاملاً فعالاً وحيوياً في النمو الاقتصادي مستقبلاً، ويُسهم في سرعة توسيع الطاقات الإنتاجية.

2. إن الطلب على السلع الاستثمارية يشكل جزءاً كبيراً من الطلب الكلي على السلع ومن ثم فهي حلقة الربط بين القطاعات الحقيقة والنقدية داخل أي اقتصاد.

3. الاستثمار يزيد من التراث الرأسمالي المتمثل في السلع الإنتاجية وبالتالي زيادة قدرة الاقتصاد في الإنتاج الكلي.

4. يتصف الإنفاق الاستثماري بأنه شديد التقلب. فالنقلبات التي تطرأ على قطاع إنتاج السلع الرأسمالية تكون السبب الرئيسي للتقلبات الاقتصادية مقارنة بالتغييرات التي تطرأ على إنتاج السلع الاستهلاكية.

أنواع الاستثمار في الاقتصاد الليبي

يُعد الاستثمار أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، ويتنوع بحسب عدة معايير رئيسية، يمكن تقسيمها كما يلي (عبد الحميد، 2010):

أولاً: الاستثمار بمعيار الزمن

1. الاستثمار قصير الأجل.

2. الاستثمار متوسط الأجل.

3. الاستثمار طويل الأجل.

ثانياً: الاستثمار بمعيار النشاط الاقتصادي

1. الاستثمار الزراعي.

2. الاستثمار الصناعي.

3. الاستثمار الخدمي.

ثالثاً: الاستثمار بمعيار الشكل القانوني

1. الاستثمار الفردي.

2. استثمار الشركات.

3. الاستثمار الحكومي.

4. الاستثمار الدولي.

رابعاً: الاستثمار بمعيار مصادر التمويل

1. استثمار ذاتي: يعتمد على رأس المال الخاص بالمستثمرين المحليين دون الاعتماد على تمويل خارجي.

2. استثمار خارجي: يعتمد على تمويل من مؤسسات أو مستثمرين أجانب، ويُستخدم لتعطية جزء من رأس المال المطلوب.

خامساً: الاستثمار بمعيار جنسية المستثمر

1. استثمار وطني: رأس المال مملوك بالكامل لمستثمرين محليين.

2. استثمار أجنبي: رأس المال مملوك لمستثمرين من خارج الدولة.

3. استثمار مختلط: يجمع بين رأس المال الوطني والأجنبي ضمن شراكة استراتيجية.

سادساً: الاستثمار بمعيار الملكية

1. استثمار خاص: ملكية القطاع الخاص بالكامل.

2. استثمار عام: ملكية الدولة أو المؤسسات الحكومية.

3. استثمار مشترك: مشاركة بين القطاعين العام والخاص، لتحقيق أهداف اقتصادية مشتركة.

سابعاً: الاستثمار بمعايير حجم الاستثمار
يشير إلى حجم رأس المال المستثمر في المشروع، حيث يمكن تصنيف المشاريع إلى صغيرة، متوسطة، وكبيرة، وفق مؤشرات محددة مثل حجم الأصول وعدد العمال، وهو معيار مهم لتحديد سياسات الدعم والتمويل.

ثامناً: الاستثمار بمعايير هدف الاستثمار

1. الاستثمار الهدف إلى الربح: يركز على تحقيق عائد مالي مباشر.
2. الاستثمار الذي يحقق أهداف أخرى: مثل الاستثمار الاجتماعي أو البيئي، الذي يسعى لتطوير المجتمع أو حماية الموارد الطبيعية دون التركيز على الربحية المباشرة.

تاسعاً: الاستثمار بمعايير شكل الاستثمار

1. الاستثمار العيني: يشمل الأصول المادية مثل الأراضي، المبني، الآلات، والمصانع.
2. الاستثمار النقدي: يشمل رؤوس الأموال المودعة في أدوات مالية أو صناديق استثمارية، أو في أسواق المال.

عاشرًا: الاستثمار بمعايير التحليل الاقتصادي الدقيق
يأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية الدقيقة التي تؤثر على جدوى الاستثمار، مثل معدلات العائد، والمخاطر، والأسعار، وتوافر الموارد. هذا التصنيف يستخدم لتقدير كفاءة الاستثمار واتخاذ القرارات الاقتصادية المستندة إلى أسس كمية ونوعية دقيقة، وهو يمثل أداة رئيسية للباحثين وصناع القرار في رسم السياسات الاستثمارية.

تطور الاستثمار الداخلي (الم المحلي والأجنبي) في الاقتصاد الليبي

تميز الاستثمار في ليبيا بقيام الدولة بالاستثمار في أغلب الأنشطة والمشروعات الاقتصادية عن طريق القطاع العام من خلالخطط الخمسية وبرامج التحول، وذلك بحكم تملك الدولة لجل موارد الاقتصاد (وبالذات النفط) إذ تشكل الصادرات النفطية أكثر من 95% من إجمالي الصادرات الليبية. فأخذت الدولة على عاتقها مسؤولية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلاشت بل وانتهت مساهمة القطاع الأهلي في الاستثمار بالأنشطة الاقتصادية وتم تأمين الاستثمارات الأجنبية وفرض القيود على مشاريع القطاع الخاص. وقد نفذت في البلاد ثلاثة خطط للتنمية وهي: الخطة الثلاثية للتنمية (1973-1975)، وخططة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-1980)، وخططة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981-1985). ثم بدأ بعد ذلك العمل وفقاً لميزانيات التحول، حيث أعدت ونفذت ثمانية عشرة ميزانية للتحول غطت الفترة الممتدة من 1986 إلى عام 2003 (زيادة، 2005).

وبالرغم من الاستثمارات الضخمة التي نفذت خلال الفترة (1970-2005) والتي كانت تستهدف تحقيق معدلات نمو عالية في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية السلعية والخدمة بهدف خلق قاعدة إنتاجية تساعد في تنويع مصادر الدخل القومي وتحفيز الاعتماد على النفط، إلا أنه من خلال ملاحظة ما تم تحقيقه من هذه الاستثمارات الضخمة التي تجاوزت (40) مليار دينار خلال الفترة (1970-2003)، يتبيّن القصور في تحقيق مستهدفات كل خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي والميزانيات التنموية المتعلقة بتنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من استحواذها على نسبة 30% من إجمالي الإنفاق التنموي (قني، 2008).

السياسة المالية في الاقتصاد الليبي (2014-2024)

شهدت السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة (2014-2024) تطورات معقّدة تأثرت بعدة عوامل أبرزها الانقسام السياسي، وتذبذب الإيرادات النفطية، وعدم الاستقرار الأمني، وغياب الموارنة الموحدة خلال عدد من السنوات. وتعتمد المالية العامة الليبية على ثلاثة ميزانيات منفصلة هي:

1. **الميزانية التسييرية (الجارية):** تشمل الأجر، النفقات التشغيلية، والتحويلات الحكومية.
2. **ميزانية التحول (التنمية):** ذات الصلة بالمشروعات الاستثمارية.
3. **ميزانية الدعم:** وهي الأكبر من حيث القيمة المالية، وتشمل دعم المحروقات، الكهرباء، والسلع الأساسية.

هذا التقسيم المتعدد للميزانيات، على الرغم من أنه يهدف إلى تنظيم الإنفاق وفق طبيعة كل نشاط، إلا أنه يجعل عملية الرقابة المالية تتبع حركة الإنفاق ومصادر الإيرادات أكثر تعقيداً، ويحدّ من القدرة على تقييم فاعلية السياسة المالية بشكل دقيق. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تحليل أدوات السياسة المالية في ليبيا، وعلى رأسها الإنفاق العام والضرائب والتمويل الحكومي، باعتبارها الأكثر تأثيراً في النشاط الاقتصادي والاستثماري.

و فيما يلي يأتي تحليل القاعدة النقدية خلال الفترة (2014–2024) باعتبارها مؤشراً رئيسياً على التفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وانعكاساتها على مستوى السيولة في الاقتصاد، وبالتالي على قدرة الدولة والقطاع المصرفي على تمويل الأنشطة الإنتاجية ودعم الاستثمار الداخلي.

1. القاعدة النقدية (Monetary Base) (2014–2024)

أولاً: تعريف ومكونات القاعدة النقدية
القاعدة النقدية (Monetary Base) تمثل الركيزة الأولى في هيكل المعرض النقدي للدولة (عبد الحميد، 2010)، وهي تتكون أساساً من:

- العملة لدى الجمهور (Currency with the public): الأوراق النقدية والعملات المعدنية المتداولة خارج المصارف.
- النقد في الخزائن (Cash in Vault): السيولة النقدية الموجودة داخل خزائن البنوك التجارية.
- ودائع المصارف لدى المصرف المركزي (Deposits with Central Bank): أرصدة المصارف التجارية والجهات الأخرى المودعة في المصرف المركزي، وتشمل الاحتياطيات المطلوبة والاحتياطيات الفائضة.
- يُضاف إلى ذلك ودائع المؤسسات العامة والمؤسسات المالية لدى المصرف المركزي التي ثُدرج في حسابات القاعدة النقدية أو تؤثر عليها.

هذه العناصر مجتمعةً تشكّل ما يُسمى "النقد الأساسي" الذي يستخدم المصرف المركزي أدواته عبره (مثل عمليات السوق المفتوحة، تسهيلات الائتمان، وتغيرات في الاحتياطيات البنوك) لتجيئ السيولة في الاقتصاد. تشير البيانات إلى مسار متزايد للقاعدة النقدية خلال الفترة (2014–2024)، يعكس في مجمله توسيعاً مالياً ونقدياً كبيراً ارتبط بتداعيات الوضع الاقتصادي والسياسي في ليبيا. ويمكن تحليل هذا المسار في المحاور التالية:

جدول (1): القاعدة النقدية (2014–2024).

عملة لدى الجمهور (Currency with the public)	نقدية في الخزائن (Cash in Vault)	ودائع لدى المصرف المركزي	احتياطات المصارف التجارية — المجموع	ودائع المؤسسات العامة والمؤسسات المالية لدى المصرف المركزي	Monetary Base) الإجمالي)	السنة
17,174.9	1,619.9	17,502.6	19,122.5	1,832.9	38,130.3	2014
23,007.3	743.6	16,185.2	16,928.8	1,990.1	41,926.2	2015
27,103.2	594.7	24,779.5	25,374.2	2,210.2	54,597.6	2016
30,865.2	537.8	30,267.8	30,805.6	1,529.1	63,199.9	2017
34,732.6	1,573.6	23,455.6	25,029.2	1,638.5	61,400.3	2018
36,691.8	2,355.1	19,454.7	21,809.8	1,571.5	60,073.1	2019
39,732.0	1,128.9	24,245.7	25,374.6	1,425.2	66,531.8	2020
31,799.8	2,775.1	24,759.8	27,534.9	1,534.5	60,869.2	2021
31,353.4	2,013.2	28,949.9	30,963.1	2,134.0	64,450.5	2022
43,154.0	1,916.0	48,870. *	50,786.0	874.2	94,814.2	2023
48,883.4	1,421.6	49,926.4	51,348.0	880.2	101,111.6	2024

المصدر: من أعداد الباحث بناءً على تقرير ديوان المحاسبة، وتقرير مصرف ليبيا المركزي.

يبين الجدول رقم (1) التطور الزمني للقاعدة النقدية في ليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2024، ويكشف بوضوح عن ملامح التحولات العميقية التي شهدتها الاقتصاد الليبي، سواء على مستوى حجم السيولة المتداولة أو احتياطيات الجهاز المركزي أو الاتجاهات السلوكية للجمهور والمؤسسات المالية تجاه العملة المحلية والمنظومة المصرفية. ويُظهر التتبع الدقيق للأرقام الواردة في التقارير الرسمية (مصرف ليبيا المركزي، تقارير سنوية) أن القاعدة النقدية قد مرّت بثلاث مراحل رئيسية: مرحلة الأضطراب والانكماش النسبي (2014–2016)، ثم مرحلة الاتساع التدريجي (2017–2020)، وصولاً إلى مرحلة التوسيع الكبير والمتسارع (2021–2024).

يتضح في البداية أن القاعدة النقدية قد ارتفعت من 38.1 مليار دينار في عام 2014 إلى أكثر من 101 مليار دينار في عام 2024، وهو ما يمثل معدل زيادة يتجاوز 165% خلال عشر سنوات. وتعكس هذه الزيادة حالة التوسيع الناري التي فرضت بفعل الظروف السياسية والاقتصادية، بما في ذلك الانقسام المؤسسي، وتعدد الحكومات، وارتفاع الإنفاق العام غير المقترن بنمو إنتاجي حقيقي، إضافة إلى توسيع مصرف ليبيا المركزي في ضخ السيولة تلبيةً لاحتياجات المرتبات والدعم، وتغطية العجز المالي المتراكم. ومن بين أبرز عناصر القاعدة النقدية التي تكشف طبيعة التحولات الاقتصادية عملة الجمهور المتداولة خارج الجهاز المركزي، والتي ارتفعت من 17.1 مليار دينار سنة 2014 إلى ما يقارب 49 مليار دينار في سنة 2024. هذه الزيادة الضخمة تُعد مؤشراً خطيراً يعكس تراجع ثقة الجمهور في القطاع المالي وتفضيل الاحتفاظ بالنقد السائل بدلاً من التعامل عبر الحسابات المصرفية، وقد ساهم في ذلك ضعف الخدمات المصرفية، وغياب منظومة إلكترونية فعالة، وامتداد ظاهرة الاقتصاد الموازي (غير الرسمي) الذي يعتمد بشكل كبير على التداول النقدي المباشر بعيداً عن الرقابة والإفصاح.

أما احتياطيات المصارف التجارية لدى المركزي فقد شهدت زيادة واضحة، إذ ارتفعت من 17.5 مليار دينار إلى قرابة 50 مليار دينار خلال الفترة نفسها. ورغم أن هذا النمو يبدو إيجابياً ظاهرياً للدلالة على قوة المراكز المالية للمصارف، إلا أنه في جوهره يشير إلى ضعف قدر الجهاز المركزي على تحويل هذه الاحتياطيات إلى قروض واستثمارات، ما يعكس أزمة ثقة مزدوجة: ثقة الجمهور في المصارف، وثقة المصارف نفسها في البيئة الاقتصادية والاستثمارية. وبالتالي تحول جزء كبير من السيولة إلى أموال راكدة، لا تسهم في خلق القيمة المضافة ولا تدعم الدورة الاقتصادية الطبيعية.

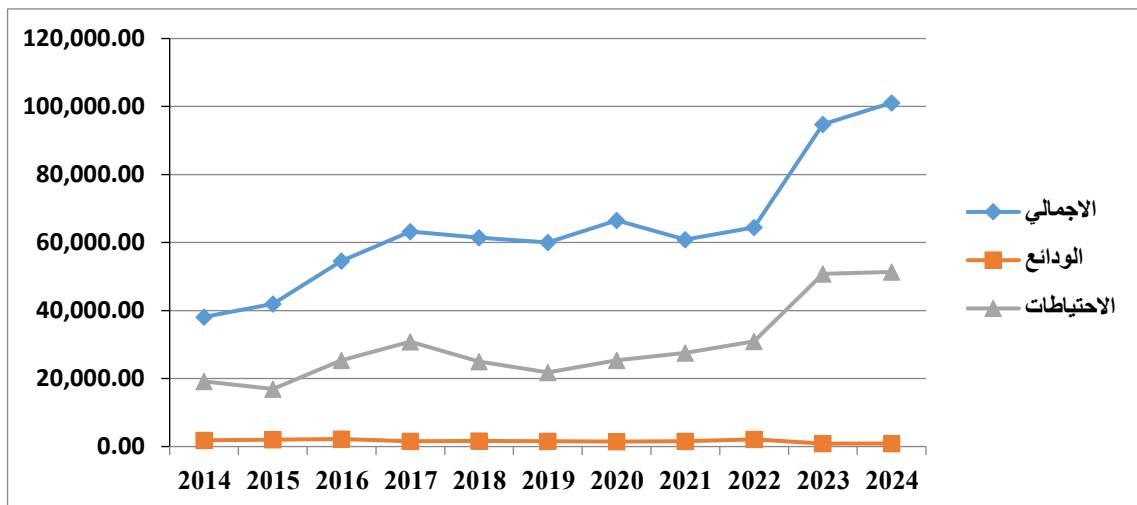
أما بند نقدية الخزائن في المصارف التجارية فيُظهر تقلبات حادة عبر السنوات، ما يعكس تفاوت درجات السيولة المتاحة لدى المصارف في فترات مختلفة. فهناك سنوات شهدت شحًا شديداً في السيولة النقدية (2015–2018)، تسببت في طوابير طويلة أمام المصارف وقيود على عمليات السحب، بينما شهدت سنوات لاحقة انفراجاً نسبياً نتيجة دخول سيولة جديدة عقب توحيد المصرف المركزي وتحسين إيرادات النفط. إلا أن هذا التذبذب المستمر يؤكد هشاشة النظام المالي وغياب استقرار السيولة داخل الجهاز المركزي.

كما يكشف تحليل البيانات عن تراجع ودائع المؤسسات العامة والمؤسسات المالية لدى المصرف المركزي في بعض السنوات، لا سيما 2023–2024، وهو ما يعود لعدة أسباب أبرزها: إعادة هيكلة الحسابات الحكومية، سحب بعض المؤسسات أرصادتها للتغطية التزاماتها، وتقلب الإيرادات النفطية. ويعود هذا التراجع جزءاً من التحولات الأكبر في الإدارات المالية للدولة التي اتجهت نحو ضبط الحسابات وتوحيدها عقب سنوات من الانقسام.

ومن خلال هذا التحليل يمكن القول إن البيانات تعكس بصورة واضحة طبيعة الأزمة الاقتصادية الليبية التي اتسمت خلال السنوات الماضية بالاعتماد المفرط على السياسة المالية التوسعية في مقابل ضعف أدوات السياسة النقدية. فقد أدى توسيع حجم القاعدة النقدية دون مبررات إنتاجية إلى خلق ضغوط تضخمية، وزيادة معدلات السيولة الفائضة، وتتامي ظاهرة الاكتناز النقدي، وتراجع فاعلية الجهاز المركزي في أداء دوره التقليدي المتمثل في الوساطة المالية.

ويُستنتج من ذلك أن الاقتصاد الليبي مرّ خلال الفترة (2014–2024) بمرحلة تضخم نقدي واسع النطاق فرضته الظروف الاستثنائية، وأن معالجة هذه الاختلالات تتطلب إصلاحاً عميقاً يجمع بين ضبط المالية

العامة، وتحسين إدارة السيولة، وإعادة بناء الثقة بالجهاز المصرفي، وتفعيل أدوات السياسة النقدية بطريقة أكثر فاعلية وربطها بحاجات الاقتصاد الحقيقي.



الشكل (1) يوضح القاعدة النقدية (2024-2014).

2. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية لأنشطة اقتصادية مختلفة (Commercial)

Bank Credit to Various Economic Activities 2014-2024

يُظهر تحليل البيانات التطور الزمني لحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية في ليبيا لمختلف الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (2014-2024)، وهو تطور يعكس بوضوح اتجاهات القطاع المصرفي وقدرته الفعلية على أداء دوره في تعبيء المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج (قnier، 2008). وتكتسب هذه البيانات أهميتها لأنها تمثل أحد المؤشرات الرئيسية على مستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي، ومدى استجابة المصارف للطلب على التمويل في ظل بيئة اقتصادية اتسمت بالنقلبات الحادة وعدم اليقين.

ويمكن من خلال القراءة الأولية لأرقام التقارير ملاحظة أن التسهيلات الائتمانية لم تسلك مساراً خطياً ثابتاً، بل مررت بثلاث مراحل واضحة: مرحلة التراجع والانكماش (2014-2018)، ثم مرحلة الاستقرار النسبي (2019-2021)، وصولاً إلى مرحلة التوسيع الملحوظ (2022-2024). ويعكس هذا المسار طبيعة التحديات التي واجهتها المصارف، سواء على مستوى المخاطر الائتمانية، أو ضعف البيئة الاستثمارية، أو تأثير الانقسام السياسي، أو القيود التنظيمية، فضلاً عن التحولات الكبيرة في الطلب على التمويل من قبل الأفراد والقطاعات الاقتصادية.

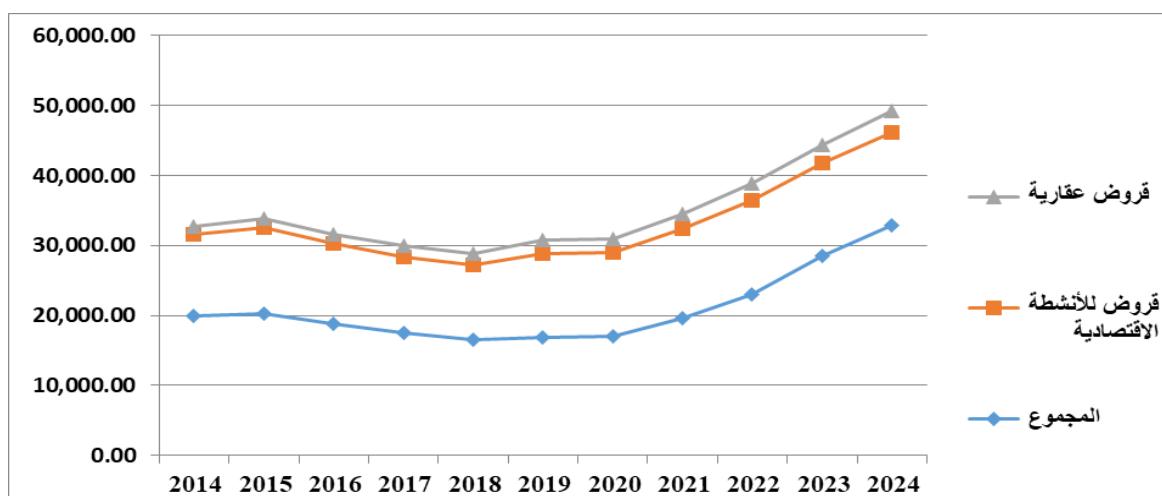
جدول (2): التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية لأنشطة اقتصادية مختلفة (2014-2024).

السنة	المجموع (Total)	قروض للأنشطة الاقتصادية (Loans to Economic & Services Activities)	قروض عقارية (Housing Loans)	قروض المرابحة الإسلامية (Retail Islamic Murabaha Loans)
2014	19,960.0	11,599.4	1,201.7	7,158.9
2015	20,212.8	12,269.1	1,335.1	6,608.6
2016	18,770.3	11,504.2	1,365.0	5,901.1
2017	17,446.6	10,926.3	1,607.8	4,912.5
2018	16,448.3	10,809.5	1,650.2	3,988.6
2019	16,912.7	11,887.2	1,900.0	3,125.5
2020	16,996.9	11,931.2	2,029.2	3,036.5

4,819.3	2,100.2	12,717.7	19,637.2	2021
7,015.4	2,492.0	13,463.6	22,971.0	2022
12,700.2	2,553.5	13,256.8	28,510.4	2023
16,398.1	3,163.5	13,253.3	32,815.0	2024

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على تقرير ديوان المحاسبة، وتقرير مصرف ليبيا المركزي.

يكشف تتبع البيانات الواردة في التقارير (مصرف ليبيا المركزي، تقارير سنوية) عن ملامح مهمة في سلوك الإقراض المصرفية في ليبيا، إذ بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية نحو 19.9 مليار دينار في عام 2014، ثم شهد انخفاضاً تدريجياً خلال السنوات اللاحقة ليصل إلى أدنى مستوى له عام 2018 (16.4 مليار دينار)، وذلك نتيجة الظروف الأمنية الصعبة وتراجع النشاط الاقتصادي وضعف قدرة المصارف على التوسع في منح التمويل. إلا أن الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021 سجلت تحسناً نسبياً، قبل أن تبدأ مرحلة التوسيع الحقيقي في السنوات 2022-2024، وصولاً إلى قيمة تجاوزت 32.8 مليار دينار في عام 2024، وهو أعلى مستوى لها خلال العقد محل الدراسة. وعند تحليل مكونات التسهيلات الائتمانية يظهر ما يلي:



الشكل (2): يوضح التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية لأنشطة اقتصادية مختلفة (2024-2014).

أولاً: القروض الممنوحة لأنشطة الاقتصادية والخدمية

تُعد هذه القروض العمود الفقري للنشاط الاقتصادي، ورغم أهميتها إلا أنها شهدت استقراراً شبه ثابت حول مستوى 11-13 مليار دينار. لم ترتفع هذه القروض بنفس وتيرة الزيادة في التسهيلات الإجمالية، ما يعكس أن الزيادة في إجمالي الإقراض لم تكن موجهة بالدرجة الأولى للقطاعات الإنتاجية. ويمثل هذا مؤشراً على استمرار ضعف مساهمة المصارف في تمويل النشاط الحقيقي، وتفضيلها القروض الأقل مخاطرة أو ذات الضمانات العالية (قنير، 2008).

ثانياً: القروض العقارية

شهدت هذه القروض نمواً تدريجياً عبر السنوات، حيث ارتفعت من 1.2 مليار دينار عام 2014 إلى أكثر من 3.1 مليار دينار في 2024. هذا المسار يعكس ارتفاع الطلب على السكن، وزيادة اعتماد الأفراد على التمويل العقاري في ظل نقص المعروض وارتفاع تكاليف البناء. كما يشير إلى وجود تحسن نسبي في سياسات الإقراض العقاري داخل الجهاز المركزي خلال السنوات الأخيرة.

ثالثاً: قروض المراقبة الإسلامية (قروض التجزئة)

يُعد هذا النوع من التمويل الأكثر نمواً خلال الفترة المدروسة، إذ ارتفع بشكل ضخم من 7.1 مليار دينار عام 2014 إلى نحو 16.4 مليار دينار في 2024، وبمعدل زيادة يفوق 130%. ويرجع هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، أبرزها:

- زيادة الطلب على التمويل الاستهلاكي للأفراد.
 - سهولة إجراءات المراقبة مقارنة بالقرض الإنتاجية.
 - تفضيل المصارف هذا النوع من التمويل لانخفاض مخاطره، وارتفاع العائد منه.
 - ضعف البيئة الاستثمارية، ما دفع المصارف نحو التمويل الذي يضمن سرعة دوران رأس المال.
- ويكشف هذا الاتجاه عن تحول هيكي في النشاط المصرفي الليبي نحو تمويل التجزئة والتمويل الاستهلاكي على حساب تمويل الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، وهو تحول قد تكون له آثار سلبية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل (الزين، 2013).

3. المسح النقدي (Monetary Survey): ملخص لمكونات الأساسية (2014-2024)

يمثل المسح النقدي (Monetary Survey) أحد أهم المؤشرات الكلية التي تعكس حالة التوازن بين الأصول الأجنبية والائتمان المحلي والسيولة المتداولة داخل الاقتصاد (عبد الحميد، 2010). ويُعد هذا المسح أداة مركبة لفهم كيفية تشكيل عرض النقود، وتقييم قدرة النظام المالي على تلبية الطلب على السيولة، وقياس درجة الانكشاف الخارجي للاقتصاد الليبي في ظل اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية. ويغطي تحليل البيانات التطور السنوي لمكونات المسح النقدي خلال الفترة (2014-2024)، وتحديداً:

1. صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المالي.
2. الائتمان المحلي (Broad Money M2) وهو أحد المقاييس الواسعة لعرض النقود.
3. Money M1 الذي يمثل النقد المتداول + ودائع الطلب، ويعبر عن أكثر أشكال السيولة جاهزية للاستخدام.

وتبرز أهمية هذه المؤشرات لأنها توضح علاقة السيولة المحلية بالوضع الخارجي للاقتصاد (احتياطيات النقد الأجنبي)، ومدى اعتماد الجهاز المالي على مصادر داخلية أو خارجية لتوفير السيولة، إضافة إلى قدرتها على كشف الضغوط التضخمية والعوامل المتحكمة في سلوك الادخار والإنفاق.

جدول (3): المسح النقدي Monetary Survey

Money M1 (نقد + ودائع الطلب)	الائتمان المحلي (Broad money M2)	صافي الأصول الأجنبية (Net foreign assets)	السنة
137,994.8	141,400.2	123,159.8	2014
147,459.7	150,437.2	106,975.0	2015
146,384.0	149,009.8	98,872.7	2016
152,730.7	154,877.9	104,350.9	2017
155,850.0	158,107.9	114,926.7	2018
154,183.2	156,761.2	112,976.8	2019
146,384.0? *	150,437.2? *	99,775.7	2020
146,384.0? *	140,009.8? *	336,082.8	2021
147,459.7? *	149,009.8? *	375,520.8	2022
137,994.8? *	141,400.2? *	394,080.1	2023
154,183.2? *	156,761.2? *	411,789.8	2024

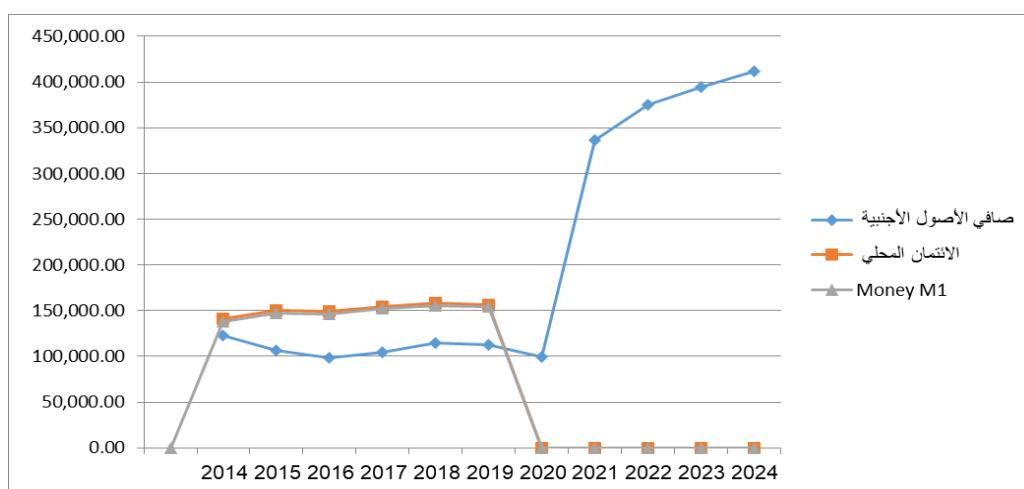
المصدر: من اعداد الباحث بناءً على تقرير ديوان المحاسبة، وتقرير مصرف ليبيا المركزي.

يُظهر المسح النقدي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024 سلسلة من التحولات الجوهرية التي تعكس طبيعة التطورات الاقتصادية والنقدية في ليبيا. ففي البداية، كانت صافي الأصول الأجنبية تسجل مستويات مرتفعة نسبياً، لكنها شهدت انخفاضاً تدريجياً خلال السنوات 2015-2020، وهو ما يعكس التأثير المباشر للقلبات السياسية والانقسامات المؤسسية، إضافة إلى ضغوط الإنفاق العام المرتفع مقارنة بالإيرادات النفطية، واستنزاف الموارد المتاحة لتغطية الاعتمادات المختلفة (فتير، 2008). هذا التراجع في الأصول الأجنبية جاء متزامناً مع اتساع محدود في الائتمان المحلي، ما يعكس ضعف قدرة المصارف على ضخ التمويلات الداخلية لتمويل النشاط الاقتصادي، ويشير إلى وجود فجوة بين تحسن الاحتياطيات الخارجية وحركة السيولة داخل الاقتصاد المحلي (الشمرى وأخرون، 1999).

مع بداية عام 2021، شهدت الأرقام فقرة هائلة في صافي الأصول الأجنبية، ما يعكس تحسناً ملحوظاً في موقف ليبيا الخارجي، نتيجة توحيد المصرف المركزي، وتحسن إيرادات النفط، وتحسن إدارة السيولة العامة، وتقليل الاعتماد على المعاملات غير الرسمية بالعملات الأجنبية (عبد الحميد، 2010). ورغم هذا التحسن الكبير في الأصول الأجنبية، لم ينعكس بشكل متوازن على حجم الائتمان المحلي، الذي بقي ضمن مستويات محدودة نسبياً، ما يبرز استمرار التحديات البنوية في قدرة الجهاز المصرفى على توجيه الأموال نحو النشاط الإنتاجي والخدمي، ويعكس في الوقت ذاته سلوكاً محافظاً من قبل المصارف في منح القروض، ربما بسبب المخاطر الاقتصادية وعدم وضوح السياسات المالية طويلة الأمد.

أما مكون النقدية الجاهزة (M1)، فقد حافظ على مستويات مرتفعة طوال الفترة، مما يشير إلى أن الجزء الأكبر من السيولة ظل متاحاً في شكل نقد متداول وودائع طلب، وهو ما يعكس تفضيل الأفراد والمؤسسات للاحتفاظ بالنقد السائل بدلاً من الإيداع في حسابات طويلة الأجل، نتيجة ضعف الثقة في النظام المصرفى وغياب منظومة إلكترونية فعالة، بالإضافة إلى استمرار النشاط الاقتصادي غير الرسمي الذي يعتمد على التداول النقدي المباشر. ويعكس هذا السلوك أيضاً ظاهرة الاكتناف النقدي، التي تعتبر مؤشراً على هشاشة الثقة في المؤسسات المالية وقدرة المصارف على استيعاب السيولة المتاحة وتحويلها إلى استثمارات داعمة للنمو الاقتصادي (عبد الحميد، 2010).

بشكل عام، يعكس المسح النقدي صورة مركبة للوضع النقدي في ليبيا خلال العقد الأخير، حيث يتضح الاعتماد الكبير على الأصول الأجنبية في دعم عرض النقود، إلى جانب ضعف مساهمة الائتمان المحلي في النشاط الاقتصادي، وارتفاع مستويات النقدية الجاهزة التي تشير إلى ميل الجمهور للاحتفاظ بالسيولة نقداً. كما يوضح السرد النقدي أن التحسن الكبير في الاحتياطيات الخارجية منذ 2021 لم يترجم بشكل كامل إلى زيادة فعالة في التمويلات الداخلية، مما يعكس استمرار فجوة هيكيلية بين الموارد النقدية المتاحة والقدرة على استغلالها في دعم النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى تعزيز الثقة في النظام المصرفى، وتقعيل أدوات السياسة النقدية، وربطها بالاحتياجات الحقيقة للاقتصاد، لضمان تحويل النمو في الاحتياطيات الأجنبية إلى أثر ملموس على النشاط الاقتصادي المحلي.



الشكل (3): يوضح المسح النقدي 2024-2014 — Monetary Survey

النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يمثل الإنفاق العام المتزايد والبالغ فيه خلال الفترة 2014-2024 أحد أبرز أسباب محدودية فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد الليبي، إذ تبيّن من جداول القاعدة النقدية والتسهيلات الإنمائية أن زيادة الإنفاق لم ترافقها زيادة إنتاجية حقيقة، وارتبطة بتقلبات أسعار النفط وعدم استقرار الإنتاج النفطي.
2. أظهرت البيانات أن أداء السياسة المالية خلال السنوات المدروسة كان متذبذباً، ما أدى إلى تحجيم أدواتها الأساسية (الإنفاق العام، الإيرادات، والتحفيز المالي) وتقليل قدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي ودعم الاستثمار المحلي بشكل فعال.
3. استمر الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة، فيما ظلت الإيرادات غير النفطية ضعيفة نسبياً، وهو ما انعكس بوضوح على مستوى الائتمان المحلي وحرية المصارف في تمويل المشروعات الاستثمارية، كما يظهر من جداول المسح النقدي والتسهيلات الإنمائية.
4. أدى تزايد العجز في الموازنة العامة خلال سنوات 2014-2024 إلى ضغط على الحكومة للاعتماد على الاقتراض من المصرف المركزي لتغطية العجز، مما ساهم في زيادة حجم القاعدة النقدية وتفاقم الضغوط التضخمية، كما يتضح من بيانات القاعدة النقدية.
5. تأثر الاقتصاد الليبي بشكل مباشر بالصراعات السياسية خلال الفترة محل الدراسة، ما أدى إلى تذبذب الإيرادات النفطية وارتفاع المخاطر الاستثمارية، وهو ما انعكس في تراجع التمويلات الداخلية الموجهة للأنشطة الاقتصادية والإنتاجية كما يظهر في جداول التسهيلات الإنمائية.
6. استمرار الحكومة في سياسات توسيعية غير متوازنة أدى إلى ارتفاع الدين العام وخلق ضغوط على السيولة، الأمر الذي اضطر السلطات إلى اتخاذ إجراءات مثل فرض الرسوم على النقد الأجنبي، وهو ما يعكس محدودية قدرة السياسة المالية على التحكم في التوازن النقدي والمالي للبلاد.

الوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي بما يلي:

1. تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وتوجيه الإنفاق نحو مشروعات استثمارية متنوعة في القطاعات الإنتاجية والخدمية.
2. تنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة الإيرادات غير النفطية لدعم المشروعات الإنتاجية.
3. تحقيق الاستقرار السياسي والأمني لضمان استقرار الإيرادات العامة والسيولة النقدية.
4. تعزيز قدرة المصارف التجارية على تمويل الأنشطة الاستثمارية المنتجة وتشجيعها على ذلك.
5. تنسيق السياسة المالية مع السياسة النقدية لضبط السيولة ودعم الاستثمار المحلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المراجع أولاً: الكتب

1. الزين، منصور. (2013). تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى.
2. الجوهرى، السيد محمد. (2009). دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار. دار الفكر الجامعى، الإسكندرية.
3. الشمرى، ناظم محمد نورى؛ البياتى، طاهر فاضل؛ صيام، أحمد زكريا. (1999). أساسيات الاستثمار العيني والمالي. الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
4. عبد الحميد، عبد المطلب. (2010). مبادئ وسياسات الاستثمار. الدار الجامعية، مصر.
5. خليفة، محمد ناجي حسن. (2001). النمو الاقتصادي - النظرية والمفهوم. دار القاهرة.

ثانياً: الرسائل العلمية

1. المرزوقي، محمد سلامة على. (2003). أثر السياسات الاقتصادية النقدية والمالية على مناخ الاستثمار في الدول العربية. أكاديمية الدراسات العليا.
2. قنير، عبد الخالق عبد الله سالم. (2008). دور السياسات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار بالاقتصاد الليبي خلال الفترة (1988 – 2008). أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
3. الخناس، المصري رمضان مصباح. (2006). أثر السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) على الإنفاق الاستهلاكي في ليبيا خلال الفترة (1985-2005). أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
4. زيارة، عمر عمار عمر. (2005). السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي (1970-2003). أكاديمية الدراسات العليا.
5. أبودينة، أسامة رمضان الشيباني. (2009). تحليل وقياس دالة الاستثمار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970 - 2006). أكاديمية الدراسات العليا.

ثالثاً: التقارير السنوية الرسمية

1. التقرير السنوي العام، الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة.
2. تقرير ديوان المحاسبة، سنوات مختلفة.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of CJHES and/or the editor(s). CJHES and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.